يخافون الجهر بها. هذه الشجاعة التي بدرت عن شديد أزعجت قوّات الاحتلال: وفي 2002 في رام الله، تعرّض شديد لإطلاق نار من قبل قوّات الاحتلال. لم يشكّك لحظة في هويّة مطلقي النار، إلا أنّ «نيويورك تايمز» رفضت تحميل قوّات الاحتلال المسؤوليّة، وتحدّثت عن تعرّضه لإطلاق نار في رام الله، موحية بخبث أنّ مُطلق النار فلسطيني.

شعرت من أوّل مقابلة بأنّه غير المراسل الأميركي التقليدي. كان حريصاً على الكتابة عن الشرق الأوسط من خارج القوالب والصيغ والتعابير الجامدة السائرة. كان آنذاك يكتب عن موضوع «الإسلام السياسي» ويرفض المناهج الاستشراقيّة الجاهزة في الصحافة الغربيّة الأميركيّة بصورة خاصّة. وكان جدّياً في العمل على تحسين لغته العربيّة، وقد تحسّنت بعد انتقاله إلى العالم العربي. برز شديد في «بوسطن غلوب» وانتقل بعد سنوات إلى «واشنطن بوست» حيث غطّى الحرب الأميركيّة على العراق. تلك التغطية نال عليها شديد جائزة «بوليتزر»، وهي أرفع شرف يناله صحافي في هذه البلاد. وأسلوب شديد في التغطية هو عكس أسلوب فريدمان. فريدمان لا يكترث للناس العاديّين. فريدمان يذهب إلى بلد ما (يقضي فيه ساعات أحياناً فقط) ويتحدّث مع عِلية القوم في قصور أو فنادق فخمة، ثم يعود بانطباعات وتعميمات عن الرأي العام وعن تطلّعات الناس. أنطوني شديد ليس من الصنف الذي يعوّل على آراء النخبة. يتحدّث مع الناس العاديّين ويقضي وقتاً طويلاً في التحدّث إليهم.

غطّى شديد «ثورة (حرّاس) الأرز» وكانت تغطيته (مثل تغطية ميغان ستاك في «لوس أنجلس تايمز») فريدة من حيث عدم وقوعها في غرام آل الحريري وفي عدم انقيادها لتوجّهات إدارة بوش. حافظ شديد على مسافة ورفض أن ينقاد وراء الشعارات الفارغة لحركة الأمير مقرن في لبنان، عندما كانت كل الصحافة الغربيّة تنقل بيانات المكتب الإعلامي في قريطم بحذافيره (وللأمانة، لم يكن زميل شديد في الـ«تايمز»، روبرت ورث، مأخوذاً بـ«ثورة (حرّاس) الأرز»). كان شديد مميّزاً أيضاً في تركيزه على الانقسام اللبناني في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الغربيّة تفترض أنّ آل الحريري يحظون بتأييد كل الشعب اللبناني.

كنت عبر السنوات على تواصل مع شديد. كان ـ مثل غيره من الصحافيين والمراسلين الأميركيّين العاملين والعاملات في الصحف والشبكات المعروفة ـ يطلب منّي ألا أفصح على مدوّنتي عن تواصلنا. التواصل مع «عربي غاضب» مضرّ بالمستقبل المهني حتى لمن كان يتمتّع بسمعة شديد. كان شديد حريصاً على ألا تكون تغطيته مماثلة للتغطية الأميركيّة العاديّة التي أنتقدها يوميّاً على مدوّنتي. وكان شديد التواضع في ردوده، كذلك فإنّه كان رحب الصدر في تلقّي الانتقادات. وكان من القلائل الذين كنت أحياناً أكيل المديح لمقالاتهم. لكنّه تبرّم من نقدي مرّة واحدة على ما أذكر. كنت شديد النقد للتغطية الأميركيّة للوضع في سوريا، وخصوصاً أنّ الصحافيّين كانوا (وبعضهم لا يزال) يعتمدون على واحد أو اثنيْن من المهاجرين السوريّين المقيمين في واشنطن (والقريبين من المنظمات الصهيونيّة). وافق شديد على هذه النقطة، لكنّه أضاف في رسالة خاصّة أرسلها لي: «ولوّ، يا أسعد. لقد حوّلتني إلى ألعوبة بيد الصهاينة... وأنا الذي جازف بحياته لتغطية المجازر الإسرائيليّة». تأثّرت بردّه وتيقّنت أنّه حريص جدّاً في ما يفعله وأنّه يفكّر في تغطية الحدث وفي نمط التغطية معاً، وفي الوعي لعدم تقاطع التغطية مع النمط المألوف في التغطية التقليديّة.

انتقل شديد من «واشنطن بوست» إلى «نيويورك تايمز» في السنوات الأخيرة. والثانية تُعَدّ قمّة الصحافة في الغرب، رغم عنصريّتها وانحيازها المفضوح ضد الشعب الفلسطيني. لكن شديد كان محظوظاً بأنّه انتقل إلى «تايمز» بعدما بنى اسماً لنفسه: أي إنّه كان قويّاً في قدرته على الثبات في مواقفه وفي نمط تغطيته والتمتّع بشيء من الاستقلاليّة. لم يحتج شديد إلى الرضوخ لمعايير «تايمز» الصهيونيّة. ومن دون مبالغة، يمكن القول إنّ المئات من مقالاته لم تتضمّن مرّة مسايرة للصهيونيّة أو للمصلحة الإسرائيليّة. وهذا ليس بالأمر اليسير في بلد مثل أميركا وفي جريدة مثل «نيويورك تايمز». حتى عندما تطرّق شديد إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لم تكن إشاراته مزعجة خلافاً لكل تطرّق في الصحيفة الصهيونيّة المقيتة.

الكسل والجهل والصهيونيّة سمات أكيدة في التغطية الغربيّة للشرق الأوسط. لكن شديد لم يعانِ أياً من تلك العوارض. على العكس. شجاعته هي التي قادته للتسلّل إلى سوريا في محاولة لمعرفة الواقع. وهو كان قد عبّر لي عن امتعاضه من اعتماد التغطية الغربيّة على وجهة نظر واحدة في سوريا. ولم يكن شديد يوافق على التغطية السائدة للانتفاضات العربيّة، لكنّه كان يعترض على طريقته: عبر العمل الدؤوب والشاق والصادق. لاحظ شديد أنّ البحرين وقضيّة انتفاضتها منسيّة في الشرق وفي الغرب، فطار إلى البحرين بمبادرة من تلقائه، وكتب تحقيقاً طويلاً عن المعاناة جراء قمع آل خليفة والتحريض المذهبي الذي لجأت إليه. (أرسلت له بعض الملاحظات على مقالته التي أرسلها لي بعض الناشطين والناشطات في البحرين).

إنّ تراث شديد لا يكفي لكسر طوق الحصار الإعلامي المفروض على الشرق الأوسط. الحكومات على اختلافها تفرض رؤية لا تتطابق مع الواقع. النظام السوري يكتفي بـ«فبركة» مقابلة طويلة مع هنري كيسينجر لكي يسوّغ قمعه. يزعم كيسينجر في المقابلة المزعومة أنّه أبو الانتفاضات العربيّة وأمها (هل كان أولاد درعا مُحرّكين وفق رواية النظام السوري من قبل كيسينجر عينه؟). والجزيرة تقاعدت عن التغطية الإعلاميّة وتحوّلت إلى منبر تحريض مبتذل وبذيء. تستطيع أن تسمع عن أخبار بعض مصر وبعض فلسطين بعد 45 دقيقة من بدء نشرة الأخبار. التقارير ليست إلاّ بيانات دعائيّة فظّة من آل ثاني. أما معظم الإعلام العربي، فخاضع لسيطرة آل سعود الغارقين حتى ما فوق الأذنيْن في تحريض مذهبي رخيص وسوقي. إعلام آل خليفة لا يختلف عن السياق: حوّل الناشطة الفلسطينيّة الشجاعة هويدا عرّاف إلى مجرّد ناشطة في «الشذوذ الجنسي» (راجع صحيفة «الأيّام» العدد 8344، 13 شباط/ فبراير، 2012).

إنّ الإنترنت مجال لتغطية مختلفة، كذلك فإنّه مساحة للدعايات والاختلاقات وضخ الكذب والفتنة. لن تصطلح حال الإعلام من دون تغيير الأنظمة ـ لا إصلاحها. والإعلام الغربي ليس في حال أحسن. لكن تجربة أنطوني شديد مثال لمن كسر قوالب جامدة في التغطية وأحدث مساحة لنفسه، بتواضع وأمانة وشجاعة. لعلّ في ذلك رسالة لنا جميعاً.

* أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة كاليفورنيا (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

الربيع المخطوف

بشير عيسى*

هل ما يجري في دول «الربيع العربي» تحوّل ديموقراطي أم استغلال لشعار الديموقراطية، كما حدث في الحقبة الماضية مع فكرة الاشتراكية والقومية؟ وهل الأزمة أزمة نخب، أم شعوب، أم كلا الأمرين؟ هناك حقيقة ثابتة حتى اليوم، هي أنّ الشعوب العربية هي الأفقر في القراءة وتحصيل المعرفة، رغم ثورة الاتصالات والمعلومات. فهل مرد ذلك إلى النخب المتحكمة بها، أم لموروثها الشفاهي، القائم بمعظمه على فكرة «رُفعت الأقلام وجفت الصحف»، فغلَبت ثقافة النقل وتوسيع الهوامش على ثقافة الإبداع والخلق؟

يرى البعض أنّ مسؤولية تأخرنا الحضاري تقع على كاهل الأنظمة السياسية الحاكمة، لكن هل يكفي تحميل تأخر حضاري تجاوز الألف عام، لأنظمة أتت حديثاً؟ صحيح انّ هذه النظم فشلت في تحقيق مشروعها الوطني، في التنمية الاقتصادية والحرية السياسية، إضافة إلى فشلها في حلّ القضية الفلسطينية، التي استحضرت مقولة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، مكرسةً الاستبداد السياسي والثقافي. ادى ذلك إلى انسحابها من الشارع إثر هزائمها المتتالية، فانكفأت على ذاتها لتعيد إنتاج تسلطها بدلاً من مشاركة الآخرين في عملية الدفاع والبناء، فهيمنت على الدولة والمجتمع. لكن هذا ليس إلا جزءاً من الحقيقة،

> لا يكفي الإجماع على محاربة السلطة في ظل غياب ثقافة سياسية تفعل المشترك وتهمش الخلافي

لأنّ أزمة عالمنا العربي مرتبطة بإشكاليات عدّة، تتداخل في ما بينها. من بين تلك الإشكاليات سياسات الغرب الكولونيالي التي قسمت البلاد العربية، وذلك بفصل الكتلة البشرية عن الثروة، منعاً لقيام دولة أو دول قوية. فالملك فيصل كان قد وافق على إنشاء كيان يهودي في فلسطين، مقابل أن تعترف به بريطانيا وفرنسا ملكاً على العرب! لكن ما حدث جاء بعكس رغبة الملك، ففي اجتماع «علي بابا والأربعين حرامي» الذي حضره لورنس العرب تم خلق دولة الأردن، لتكون بديلاً للفلسطينيين، بينما تذهب فلسطين إلى اليهود. أما الملك، فقد اكتفى بعرش العراق بعد هزيمة ميسلون.

هذا التقسيم الذي تم تفصيله على مقاس الدول الأوروبية المستعمرة، لم يعد يلبّي حاجات الأميركيين الساعين إلى شرق أوسط جديد، يعاد تشكيله بنظرية الفوضى الخلّاقة، والتي بدأت ملامحها مع سيناريو الربيع العربي. سيناريو يهدف إلى تمكين «الإسلام الديموقراطي» من السلطة مقابل الإقرار بيهودية إسرائيل، من جهة، ومن جهة أخرى إلى تجميع هذا الإسلام «اللا ـ قاعدي» (نسبة إلى تنظيم القاعدة) لمواجهة المشروع الإيراني على خلفية مذهبية مستترة. ولا يمكن لهذا المشروع النجاح إلا بسقوط النظام في سوريا. غير أنّ هذا الأخير، استطاع امتصاص الهجمة الإعلامية والاقتصادية والدبلوماسية عليه، كاشفاً ارتباك السياسات الخليجية والغربية معطوفاً عليها الجامعة العربية، فكانت قراراتها المنفعلة والمتسرعة تزيد من تماسكه. فلو كان الأشقاء والغرب، جادين بتحقيق الإصلاحات التي أعلنها الرئيس بشار الأسد، لضغطوا على الروسي والصيني لتحقيق هذه الإصلاحات. لكن السعي الفرنسي والأميركي المحموم إلى إصدار قرار يجيز التدخل العسكري، جعل قطاعات كبيرة من الشعب السوري تقف ضد هذه السياسات. أما الحديث عن حماية الثورة والمدنيين، فيدخل في إطار الهبل الفكري، لأنّ الجميع يدرك أنّ المناخ السياسي في سوريا تتنازعه ثلاثة اتجاهات. الأول مؤيد للنظام حتى النهاية، والثاني مع إجراء إصلاح يترافق مع تغيير سلس للنظام، دون الدخول في مغامرات دولية، قد تفضي إلى حرب أهلية. أما الثالث فيريد الخلاص من هذا النظام بأي طريقة كانت، حتى لو أتت الشياطين. بعد كل هذا يصبح الحديث عن استمرار سلمية الثورة مزحة لا يمكن تقبلها.

الإشكالية الثانية هي ارتهان «الأنظمة الوطنية» لهذا الغرب الكولونيالي، لأسباب تتعلق باستقرارها وبقائها في الحكم، لكونها أنظمة غير منتخبة. ففي الوقت الذي يدعم فيه الغرب الرأسمالي هذه النظم، يقوم باحتضان قيادات معارضة يغلب عليها الطابع الإسلامي. قيادات يتم تجهيزها كبديل إذا اقتضت الضرورة، منتهجاً مبدأ سياسة «فرق تسد»، ليبقى الجميع بحاجة إليه وتحت سيطرته، وذلك منعاً من تشَكل دول قوية ومؤثرة، في منطقة جيو ـ استراتيجية تؤمّن مصالحه. وكمثال تاريخي، يكفي أن نعرف أنّ شركة قناة السويس الإنكليزية قد قدمت هبة مالية لحسن البنا، دعماً له في نشاطه الخيري ومشروعه الإسلامي! إذ إنّ بريطانيا كانت تدرك أنّ من شأن إظهار أحزاب دينية سياسية توفر لها الدعم اللوجستي، أن تكون طرفاً صدامياً مع القوى الوطنية، وعامل خلاف وفرقة، نظراً لتركيبتها الدينية المغلقة.

الإشكالية الثالثة تتعلق بالحامل الإيديولوجي للأحزاب السياسية، والذي يغلب عليه طابع الشمولية، إذ يصبح قبول كلّ حزب بالآخر أمراً في غاية الصعوبة، وإذا تحالفت في ما بينها تبقى إمكانية المشاركة الحقيقية متعذرة، إذ لا يكفي الإجماع على محاربة السلطة في ظل غياب ثقافة سياسية تفعّل المشترك وتهمّش الخلافي، فالأجنبي الوصي والنظم الحاكمة، كثيراً ما برعا في اللعب على تناقضات المعارضة الساعية إلى الحكم، وهو ما يحدث حتى الآن.

تتضمن الإشكالية الرابعة فشل النخب الثقافية والدينية تحديداً، في بلورة مشروع إسلامي متحضر، يحقق القطيعة المعرفية مع كلّ القراءات الكلاسيكية للنص، ويقوم على قبول الآخر ورفض الإكراه، كي يكون بديلاً عن الخطاب العنيف والمهيمن على المجتمعات العربية والإسلامية. وما لم ينجز هذا القطع، يبقى الحامل الثقافي للطبقة الوسطى رخواً، يحول دون إتمام انقسامها الأفقي. من هنا يصبح الحديث عن الثورات العربية في غير مكانه، ولعل استخدام كلمة احتجاج أو حراك أقرب للحقيقة من كلمة ثورة.

في ضوء ما تقدم وبدافع الحرص على أن يصل الحراك الشعبي إلى نتائجه، على شباب التغيير ألّا ينساق مع الخطاب التبشيري، الذي يدعو إليه الإسلام السياسي وبعض اليسار المتأمرك. يسار يتحرك تحت مظلة الناتو، فيكون أفراده حصان طروادة من حيث لا يحتسبون، كما حدث في ليبيا!

* كاتب سوري

اعتصام أمام البرلمان السوري رفضاً للمادة الثالثة من الدستور الجديد (أ ف ب)